٣٥ بالمئة تعويض طبيعة عمل لعمال الإطفاء

مجلس الوزراء يؤكد إعادة النظر بعمل الجهات الوسيطة بين الجهات العامة المنتجة والأسواق

| الوطن

ناقش مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس مشروع الصك التشريعي المتعلق بمنح عمال الإطفاء تعويض طبيعة عمل بنسبة ٣٥ بالمئة من الأجر الشهري المقطوع، وذلك نظراً لطبيعة عمل الإطفاء باعتباره من المهن الشاقة والخطرة وبهدف تحسين أوضاعهم ومنحهم تعويضاً متناسباً لقاء الأعباء والمخاطر التي يواجهونها.

وشدد رئيس مجلس الوزراء على الوزارات والجهات المعنية بذل أقصى الجهود لإنجاح تسويق كامل موسم الحمضيات وتقديم التسهيلات لإيصال المنتجات إلى جميع المناطق، مؤكداً دور المؤسسة السورية للتجارة في تسويق أكبر كميات ممكنة وعرضها في منافذها بجميع المحافظات، بالتوازي مع التسويق الخارجي بعد تحقيق كفاية السوق المحلية وبما يحقق عائدات أفضل للمزارعين.

وجدد المهندس عرنوس تأكيد تقديم كل الدعم الممكن لتنشيط الإنتاجين الزراعي والصناعي، لافتاً إلى أهمية البحث المستمر واتخاذ كل ما يلزم للسير بخطوات حقيقية في مسار التنمية الزراعية والتصنيع الزراعي إضافة إلى التطوير المستمر للخطة الزراعية على مستوى جميع المناطق، وشدد في سياق آخر على الإسراع بإعداد الصكوك الخاصة بدمج المؤسسات ذات الاختصاص المتقارب بهدف تطوير هذه الجهات وتعزيز دورها الخدمي والتنموي والاقتصادي، وموجهاً الجهات المعنية بالعمل على تعزيل المصارف المطرية.

واستعرض المجلس النتائج الإيجابية لاجتماعات اللجنة الحكومية السورية الروسية المشتركة في موسكو مؤخراً، التي تركزت حول متابعة تنفيذ عدد من مشاريع التعاون في المجالات الاقتصادية والمالية والجمركية والصحية والدوائية والتجهيزات الملاحية، حيث جرى التأكيد على الوزارات المعنية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي متابعة تنفيذ مشاريع التعاون مع الجانب الروسي لتحقيق الفائدة المشتركة. كما جرى خلال الجلسة تأكيد إعادة النظر بعمل الجهات الوسيطة بين الجهات العامة المنتجة وأسواق تصريف المنتجات، وتم تأكيد ضرورة قيام الشركات المنتجة بأعمال التسويق الخاص بمنتجاتها من دون أي جهات وسيطة، حرصاً على ترشيد الإنفاق وتخفيض التكاليف وعدالة أسعار المبيع النهائي للمستهلك.

واستمع المجلس من وزيرة الدولة لشؤون تنمية المنطقة الجنوبية الدكتورة ديالا بركات إلى عرض حول واقع تنفيذ الخطة الوطنية لمواجهة تداعيات الزلزال، وشدد المجلس على دور المحافظين واللجان الفرعية بالمحافظات في اتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة أي عقبات تواجه العمل والإسراع بإنجاز تقارير السلامة الإنشائية ومنح القروض الخاصة بإعادة ترميم المنازل المتضررة.

ووافق المجلس على توريد مستحضرات دوائية لمصلحة وزارة الصحة، وعلى استكمال تنفيذ الأعمال المدنية والكهربائية لمحطة تحويل اللاذقية، كما وافق على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية ذات الأولوية في عدد من المحافظات.

التجار فرحون بإلغاء قرار الـ١٥ بالمئة.. لكن الأسعار لم تنخفض بعد!

اللحام لـ«الوطن»: قبل إلغاء القرار كان التجار لا يطرحون بضائعهم في السوق لأنهم غير قادرين على تنفيذه

| رامز محفوظ

بين رئيس اتحاد غرف التجارة السورية محمد أبو الهدى اللحام في تصريح خاص لـ«الوطن» أن قرار إلغاء نسبة الـ١٥ بالمئة قرار صائب وضروري ويصب في مصلحة التاجر والمستهلك ومؤسسات وزارة التجارة الداخلية، لافتاً إلى أن فرض هذه النسبة على المستورد سابقاً كان إجراء خاطئاً ولم يؤد لتوافر السلع أو انخفاض أسعارها، بل على العكس تماماً، فقد أدى إلى عزوف نسبة من المستوردين عن استيراد البضائع فضلاً عن حصول حالات تأخير في عمليات تسديد قيمة البضائع المسلمة للمؤسسة السورية للتجارة لذا كان لابد من صدور قرار إلغائه.

وأضاف اللحام: إنه عندما يتم أخذ جزء من حصة المستورد وإعطاؤها لأي جهة أخرى مثل السورية للتجارة وغيرها فلن يقوم التاجر بواجبه على أكمل وجه وسيبتعد جميع التجار عن الاستيراد، لافتاً إلى أنه قبل إلغاء القرار كان هناك نسبة من التجار يخزنون بضائعهم ولا يطرحونها في السوق لأنهم غير قادرين على إعطاء هذه النسبة للسورية للتجارة، موضحاً أن بإمكان السورية للتجارة حالياً أن تشتري البضائع التي تريدها من التاجر مباشرة بالسعر الذي تريده وبإمكانها فرض السعر المناسب لها على التاجر.

وأوضح اللحام أن إلغاء هذه النسبة سيؤدي إلى خفض الأسعار لكن بنسبة بسيطة باعتبار أن السلع ستتوافر بشكل أكبر وعند توافرها ستنخفض أسعارها وسينعكس ذلك إيجاباً على المستهلك.

وأشار إلى أنه كلما كان هناك تسهيلات من الحكومة للتاجر تم تسهيل عمليات تحويل الأموال، إذ إنه في هذه الحالة ورغم العقوبات ومشكلات تغيرات سعر الصرف ستنخفض الأسعار وسيكون الطلب على البضائع أقل مما هو عليه حالياً لأن المواطن سيكون على ثقة بأن جميع المواد متوفرة.

وعن قرار المصرف المركزي الخاص بالموافقة على سحب البضائع الواصلة إلى الموانئ السورية، وتخليصها بموجب صورة عن الفاتورة التجارية وتعهد من المستورد رأى اللحام أن الهدف من هذا القرار المحافظة على سعر الصرف، لافتاً إلى أنه كلما كان هناك تخفيف من القيود المفروضة انعكس ذلك على التاجر وبالتالي على المستهلك.

وكان قد عقد مجلس إدارة اتحاد غرف التجارة السورية جلسته الثامنة لهذا العام في مقر الاتحاد بحضور رئيس وأعضاء المجلس، وأكد المجتمعون أهمية القرار الصادر عن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محسن عبد الكريم علي والذي ينص على إلغاء نسبة استجرار ١٥بالمئة من المستوردات، مشيرين إلى أهمية هذه الخطوة وانعكاسها على الأسعار وتقديم حافز للتجار في رفد الأسواق بالمنتجات.

ولفت المجتمعون إلى أهمية قرار مصرف سورية المركزي حول الموافقة على سحب البضائع الواصلة إلى الموانئ السورية، وتخليصها بموجب صورة عن الفاتورة التجارية وتعهد من المستورد موثَّق لدى الكاتب بالعدل بإرفاق النسخ الأصلية من الفاتورة للأمانة الجمركية المعنية خلال مهلة شهر من تاريخ التعهد.

وتم خلال الاجتماع مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجلسة واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

> ستنخفض الأسعار بنسبة بسيطة عندما تتوافر السلع

مشكلة مزمنة.. رواتب الصرافات

مدير في القطاع المصرفي لـ«الوطن»: لدينا ٧٠٠ صراف ونحتاج لـ ٩ آلاف لإنهاء مشكلة الازدحام

| عبد الهادي شباط

كشف مدير في القطاع المصرفي في تبريره لـ«الوطن» حول أزمة الصرافات التي لا تنتهي أن عدد الصرافات (العاملة) الحالي لمختلف المصارف لا يتجاوز ٧٠٠ صراف وهو غير كاف ولا يتوافق مع ما تخطط له الحكومة حول توطين رواتب المتقاعدين إضافة للعاملين في الجهات الحكومية مقدراً الحاجة الفعلية بأكثر من عشرة أضعاف العدد الحالي من الصرافات، وأنه بقسمة عدد العاملين والمتقاعدين في الجهات العامة الذي يتجاوز ١,٥ مليون عامل ومتقاعد على متوسط الأجر الشهري الذي يقترب من ٣٠٠ ألف ليرة ستكون بحاجة لنحو ٩ آلاف صراف آلي وذلك وفق معدل عدد الحركات المتاح تنفيذها لكل صراف.

وحول عشرات الصرافات التي غالباً ما تكون خارج التغطية بحكم عدم التغذية ومثال على ذلك صرافات صالة العقاري التي يتوفر بها نحو ٣٠ صرافاً غالباً أكثرها متوقف عن الخدمة رغم وجودها في مبنى الإدارة العامة للعقاري، أي التي لا تحتاج لنقل أموال، أوضح المدير أن الموضوع أحياناً يتعلق بعدم توفر السيولة، وخاصة أنه تم رفض استلام بعض الكتل المالية مؤخراً لأنها (أوراق نقدية مفرزة) أي كانت متداولة في حين تحتاج الصرافات لأوراق نقدية جديدة، وأضاف إن هناك نقصاً كبيراً في عدد العاملين في فريق تغذية الصرافات الآلية حيث تحتاج عمليات التغذية الكاملة لفريق من ٤٠ عامل تغذية موزعين على فترتين صباحية ومسائية بحيث تستمر التغذية لساعات ما بعد الدوام الرسمي في حين المتوفر حالياً بدمشق ٧ موظفي تغذية لـ١١٠ صرافات آلية إضافة لعدد من المشكلات التي تعيق عمليات التغذية مثل انقطاع الكهرباء وأعمال الصيانة وغيرها ومع ذلك تتم التغذية يومياً.

وأوضح أنه تتم التغذية أحياناً وفق توزيع الصرافات ضمن مجموعات بما يخدم عدة مجموعات بحيث تتم تغذية كل مجموعة على حدة بما لا يتسبب في تعطل الصرافات جميعها في آن واحد إضافة إلى أنه يتم التنسيق والعمل مع المصرف التجاري السوري لربط شبكة الصرافات في المصرفين متوقعاً أن يتم إنجاز ذلك خلال مدة شهر، وأنه تم التوجه خلال الفترة الماضية لعدة خيارات لرفع جودة الخدمة لجهة تأمين صرف الرواتب والمعاشات ومنها الربط مع صرافات البنوك الخاصة حيث أفضت هذه الخطوة إلى صرف كتلة مالية كبيرة حيث يعتبر العقاري أن هذه التجربة إلى جانب التوسع خلال الفترة الماضية في نشر نقاط البيع في مكاتب البريد (١٣٧) نقطة و٧٥ نقطة في فروع التسليف الشعبي كل ذلك يسهم في انخفاض حالة الازدحام على صرافات العقاري.

وبين أن الربط مع البنوك الخاصة رفع إجمالي عدد الصرافات التي تعمل مع العقاري لحدود ٤٠٠ صراف منها ١٥٠ صرافاً في القطاع الخاصة و٢٥٠ صرافاً عاملة لدى فروع المصرف العقاري في مختلف مراكز المدن والمناطق.

واعتبر أن مشكلة الصرافات معظمها سببها نقص العنصر البشري وعدم توفر كادر مختص بتغذية الصرافات، ويعمل العقاري لحل مشكلة الازدحام عبر العديد من البدائل أهمها طلب العقاري التعاقد لتأمين ١٠٠ صراف جديد بما يسهم في دعم منظومة الصرافات الحالية وخاصة أن الكثير من الصرافات باتت قديمة ومتهالكة وانتهى عمرها الافتراضي وتعاني الإدارة ارتفاع كلف الصيانة والإصلاح وخروج العديد منها عن الخدمة نهائياً.

هذا وتشهد الصرافات الآلية ازدحاماً وحالة تعطل وخروج عن الخدمة في حين تغيب خدمة الاستعلام الآلي التي تحدث عنها العقاري عن الكثير من الصرافات، في حين تفيد إدارة العقاري أن خدمة الاستعلام الآلي يتم تطبيقها على الصرافات تباعاً.

> نقص عمال.. ونقص سيولة.. ونقص صرافات

سنة أولى دفع إلكتروني.. «١٣ تطبيق والكثير من المشاكل»

مواطنون لـ«الوطن»: زاد العبء والكلف ويحتاج حسابات مصرفية وسيولة نقدية لا نملكها

| نوار هيفا

رغم سعة انتشاره وزيادة الطلب عليه وتطبيقه في عدة مجالات حكومية مختلفة، إلا أن ميزات الدفع الالكتروني مازالت مشلولة ويجري العمل بها مع وقف التنفيذ في الإجراءات المتبعة واللاحقة والسابقة لكل عملية دفع، إضافة لعدم إلمام جميع المواطنين بآلية التطبيق وعدم الثقة في التنفيذ وفق ما ذكر مستخدمو بعض هذه الخدمات، نظراً لعدم استكمال البنى التحتية المطلوبة، إضافة إلى تفضيل الناس الدفع أو القبض بالطرق التقليدية المألوفة بسبب مشاكل الانترنت والشبكة المتكررة.

نور وسوف طالبة جامعية بيّنت لـ«الوطن» أنها لم تلمس ميزات للخدمة بل على العكس تماماً زاد عليهم حمل وكلف إضافية للتبعات المترتبة على كل عملية استخدام، مستعينة بذكر عملية التسجيل الجامعي كمثال والتي تتطلب منها في حال لم يتوافر لديها انترنت وحساب إيميل رسمي الذهاب لأي مكتبة قريبة من الجامعة أو كما سمتهم سماسرة «الخدمات الجامعية»، وتنفيذ عملية التسجيل عن بعد وإرسال استمارة التسجيل عبر الإيميل الخاص بالجامعة، لتكون المهمة التالية هي روتين التسجيل القديم بطبع الاستمارة الالكترونية ورقياً ومن بعدها الذهاب للبنك لتسديد رسوم التسجيل، بعد رفض موظف الشؤون الدفع عبر خدمات الانترنت أو المدفوعات الإلكترونية، مطالباً بإبراز إشعار الدفع الورقي من البنك المخصص والعودة بنهاية المطاف لموظف شؤون الطلاب واستكمال عملية التسجيل، إضافة لحاجة باقي الخدمات لحساب مصرفي وسيولة نقدية لا نملكها أساساً.

فيما رأى جعفر محمد «موظف حكومي» بخدمة الدفع الإلكتروني سهولة ويسراً خاصة في دفع فواتيره المنزلية وعدم حاجته للوقوف في الدور كما كان سابقاً أو التأخر في تسديدها، لافتاً لضرورة تعميم الميزة على جميع الخدمات لعدم ثقة البعض بهذه الخدمات والتشكيك دائماً بأخطاء قد تحدث رابطين هذا الهاجس بانقطاع خدمات الانترنت أو ضعفه معظم الأحيان، وإصرارهم على طلب فاتورة الدفع ورقياً.

الخبير التقني محمد حبش بين أن خدمات الدفع الإلكتروني سهلت كثيراً من الإجراءات القديمة المتبعة في كل معاملة، فاستكمالها اليوم لا يتطلب المجهود المبذول سابقاً بأقل وقت وجهد، إضافة لانتهاء مظاهر الازدحام أمام كوات المؤسسات المختصة بتقديم هذه الخدمات.

وأوضح حبش لـ«الوطن» أن العثرات في حال وجدت تكون بتقصير من المؤسسة التي فعلت الخدمة وهو أمر طبيعي لكون الخدمة جديدة وتتطلب وقتاً لاستكمال تطبيقها بالشكل الطبيعي والكامل، إضافة لحاجتها لفترة حتى تتم ممارستها من المستخدمين.

وبالنظر لإيجابيات الخدمة أكد حبش أنها قللت الكلف ووفرت على المستفيد أجوراً ونفقات كالتنقل مثلاً فيستطيع أي مستخدم استكمال عمليات الدفع بأي وقت من مكانه دون اضطراره للتواجد في المكان أو المؤسسة المختصة باستلام هذه الرسوم، لافتاً إلى وجود معاملات دفع من دون أي عمولة كفواتير المياه والكهرباء، وفيما يخص عمولات التحويل لبعض المعاملات فهي رمزية جداً، إضافة إلى أن الدفع يكون بالليرة دون أي زيادة أو نقصان ودور خدمة المدفوعات هو فقط وسيط بين الزبون طالب الخدمة والمؤسسة مقدم الخدمة وكل ما يدفع من رسوم يعود ريعه للمؤسسة مقدمة الخدمة وليس لشركة مدفوعات.

وأشار حبش إلى أن المشاكل التقنية والتي تحدث في أي بلد وأي مكان لا يمكن ذكرها كسلبيات متعلقة بالخدمة وهي بالحد الأدنى، فأي خطأ تقني قد يحدث يمكن تصحيحه عبر تقديم شكوى من المستخدم.

وعن الثقة بالخدمة لفت حبش إلى أن ميزات الخدمة مشرعة وفق قانون معترف به حتى في القضاء والمحاكم ويكفي المستخدم إبراز رسالة الدفع المرسلة له كرسالة نصية وبقيمها الحقيقية، كما أن معظم هذه القضايا سابقاً كانت مرتبطة بالقانون المدني كفرع من فروعه أما اليوم بات لها فرع خاص وقانون تشريعي خاص يعرف بقانون الجريمة الالكترونية.

وعن تأثير الخدمة على اليد العاملة والهواجس حول تقليل العاملين في المؤسسات بين حبش أنها ليست ذات التأثير الكبير على القطاع العام حيث ستتم إعادة هيكلة وترتيب فقط وليس استغناء.

الجدير بالذكر أنه سبق في عام ٢٠٢٢ منح أول تصريح عمل لتطبيق متخصص في مجال خدمات الدفع الإلكتروني، يحمل اسم «إي ليرة – E-lira»، لتقديم خدمات الدفع الإلكتروني، بما فيها تسديد الفواتير والرسوم والاشتراكات والأقساط، لكل المؤسسات ذات النشاط التجاري أو الصناعي أو الخدمي أو التعليمي في القطاعين العام والخاص.

ووفق الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة حسب ما تم نشره على موقعهم الخاص حيث بلغ عدد المواقع المرخص لها بتقديم خدمات الدفع الالكتروني ١٣ تطبيقاً.

> خبير تقني لـ«الوطن»: قلل الكلف ووفر الوقت وأي خلل سببه تقصير المؤسسة التي فعلت الخدمة